مذكـــرات

CENTER

دريم
DREAM

كعامي

د / عماد إبراهيم عبادة

01020258224
01553255347

الباب الثاني: عناصر فكرة الحق

- فكرة الحق تقوم على عناصر رئيسية، وهذه العناصر تمثل في نظر بعض الفقهاء أركاناً لفكرة الحق، وفي نظرنا أن ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل الاختلاف اللفظي، **فالعنصر والركن كلاهما يدخل في مكونات الشيء**.
- **وفكرة الحق لها عناصر تقوم عليها وهي:** أشخاص الحق، الذين يثبت لهم، وموضوع الحق، ومصادره، وإثباته.

الفصل الأول: صاحب الحق

- **صاحب الحق** هو كل شخص يثبت له الحق، ويكون له أن يستأثر بشيء معين أو بقيمة معينة.
- **ويعرف صاحب الحق عند البعض** بشخص الحق، **وصاحب الحق** يعرف بالدائن الذي يقابله المدين، أو من يلتزم باحترام الحق، وصاحب الحق قد يكون شخصاً **طبيعياً** وقد يكون شخصاً **معنوياً أو اعتبارياً**.

المبحث الأول: الشخص الطبيعي

- **الشخص الطبيعي:** هو الإنسان، ولئن كانت الحقوق يمكن أن تثبت لجميع الأشخاص أياً كان طبيعتها إلا أن هناك عدداً من الحقوق يقصد من تقريرها الحفاظ على قيم معينة يتميز بها الشخص الطبيعي وهو الإنسان.
- **ووجود هذه الحقوق** يقتضي أن يكون صاحب الحق موجوداً ويتطلب أيضاً بيان هوية الشخص، وأهليته.

المطلب الأول: وجود الشخص الطبيعي

أولاً: بداية الشخص الطبيعي:

- **تبدأ** شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً، والاستثناء ان تبدأ من وقت الحمل المستكن، **كما تنتهي** تلك الشخصية بموته.

ولادة الطفل حياً:

- **ولئن كان بدء الشخصية يتحقق بولادته حيا، فإن الولادة واقعة مادية ربما لا تثير خلافاً حول معناها، وهي تتم بأمرين:**

١) **انفصال المولود عن أمه:** يجب أن ينفصل المولود عن أمه تماماً، فلا يبقى جزء من بدنه عالقاً ببدنها، بحيث يستقل بكيانه المادي عن كيانها، **فإذا لم يتم الانفصال التام** بأن بقي جزء من الطفل داخل الرحم، فإن ذلك يعني عدم تمام ولادته، لأنه لم ينفصل عن أمه تماماً، **وقد أخذ المشرع بذلك**، لأنه أسهل في حسم المنازعات.

٢) **أن ينفصل عن أمه حياً:** ويشترط أن يكون انفصال المولود عن أمه حياً، ومن ثم لا تثبت الشخصية القانونية لمن ينفصل عن أمه كالسقط، وسواء كانت الوفاة سابقة على الولادة أو وقتها، **وتعرف الحياة** بطبيعتها **ويستدل عليها** بما يفيد وجودها كالنبض والحركة والبكاء، وفي حالة الشك يستعان برأي أهل الخبرة من الأطباء.

إثبات الميلاد:

- **تبدو أهمية إثبات واقعة الميلاد في أنه** اعتباراً من تاريخها يكون الشخص صالحاً لتلقي الحقوق، وابتداء من هذا التاريخ يحسب عمره، وبالتالي يرجع إليه لمعرفة ما إذا كان الشخص بالغاً سن الرشد أو وصل إلى سن التجنيد الإجباري، أو سن المساءلة الجنائية، وكذلك معرفة مدى صلاحية الشخص للزواج وخاصة الفتاة، حيث لا يجوز عقد قرانها قبل بلوغها ثمانية عشر عاماً.
- **ويتم القيد في مكاتب السجل المدني** في جهة الولادة بناء على تبليغ يقوم به والد الطفل **في ظرف خمسة عشر يوماً** من تاريخ الميلاد فإذا لم يكن أب الطفل حاضراً التزم بالتبليغ والدته **بشرط إثبات علاقة الزوجية**، ثم أقاربه الحاضرون الولادة **(قرابة نسب أو مصاهرة)** البالغون حتى الدرجة الثانية، ثم مديرو المؤسسات والمستشفيات ودور الولادة، والسجون، والمحاجر الصحية وغيرها.
- **ويعطى لم يبلغ عن الميلاد مستخرجاً من السجلات** يتضمن صورة من القيد الذي أجرى في السجل، **وهذا المستخرج** هو الذي يقدم عادة إثبات واقعة الميلاد بل وإن واقعة الميلاد واقعة مادية يمكن إقامة الدليل عليها بجميع الطرق، ويسأل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به على الترتيب السابق، **ولا يجوز قبول التبليغ من غيرهم**.

الحمل المستكن:

❖ الحمل المستكن هو الجنين المستقر في بطن أمه، ويطلق عليه هذا المسمى منذ بدء الحمل وحتى تمام الولادة.

ويمكن حصر حقوق الحمل المستكن وفق أحكام القانون فيما يلي:

١) يكون للجنين الحق في ثبوت نسبه إلى أبيه، واكتساب جنسيته بناء على حق الدم الذي يأخذ به المشرع المصري لكسب الجنسية
٢) كما أن للجنين الحق في الإرث حيث يوقف له من تركة المتوفى أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى.
٣) يكون للجنين الحق فيما يشترط لصالحه في اشتراط لمصلحة الغير (كتأمين الزوج على حياته لمصلحة من سينجبهم من الأولاد).

❖ **وهذه الحقوق لا تحتاج إلى قبول،** وهذا أمر منطقي لأن القبول يفترض الإدراك، وهو معدوم لدى الجنين، ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يكسب الهبة لأنها تحتاج إلى قبول، رغم أنها تعتبر من التصرفات النافعة له نفعاً تاماً، **إذ الهبة** عقد يحتاج إلى قبول الموهوب له، وإن كان الراجح في فقه الشريعة أن الهبة لا تحتاج إلى قبول فتصبح للجنين في بطن أمه.

❖ كذلك يتميز كسب الجنين لهذه الحقوق **بأنه يقع معلقاً على شرط واقف هو تمام ولادته حياً،** ويقتصر أمر الجنين على كسب الحقوق دون التحمل بالالتزامات، **وبناء على ذلك** يمكن القول أن للجنين شخصية قانونية اعتبارية ترد على خلاف الأصل العام الذي بموجبه تبدأ شخصية الإنسان من وقت ولادته حياً.

❖ **ووفقاً للرأي الراجح في الفقه الإسلامي،** فإنه ليس للجنين وصي ولا ولي، لأنه ليست له ذمة بالمعنى الصحيح، **ومن ثم** فإنه لا يحتاج إلى ولاية من أحد، **ولكن يجوز** أن يعين له أمين ليحافظ على ماله، ولا يكون لهذا الأمين حكم الوصي، فلا يملك التصرف في أي شيء من ماله، **وإن كان قانون الولاية على المال، قد أجاز** إقامة وصي على الجنين، وهذا الوصي إنما هو أمين لحفظ المال إلى حين ولادته، وتعتبر الحقوق المقررة للجنين تطبقاً للحق التداولي الذي تثبت به الحقوق لأصحابها مجردة من الالتزامات.

ثانياً: انتهاء الشخصية:

✸ إذا كانت شخصية الإنسان تبدأ من وقت تمام ولادته حياً **فإنها تنتهي بموته،** والوفاة واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع الطرق، ونظراً لأهمية ثبوت تاريخها، **فقد نظم المشرع قيد الوفيات بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٩٤،** حيث أوجب على ذوي الشأن التبليغ عن الوفاة بمكتب الصحة في ظرف أربع وعشرين ساعة من حدوثها أو ثبوتها، ويتم إبلاغ قسم السجل المدني من مكتب الصحة بواقعة الوفاة خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء الأسبوع الذي وقعت فيه الوفاة، **ورتب القانون الأشخاص المكلفين بالتبليغ عن الوفاة وهم:**

١) أصول وفروع أو أزواج المتوفى.
٢) من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين.
٣) من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى من الأشخاص البالغين.
٤) الطبيب المكلف بإثبات الوفاة.
٥) صاحب المحل أو مديره إذا حدثت الوفاة في المستشفيات أو الملجأ أو الفندق أو المدرسة أو المؤسسة العقارية أو ربان السفينة أو المشرف على الرحلة السياحية ولا يقبل التبليغ من غير هؤلاء.

معنى الموت:

■ الراجح عن قدامى الفقهاء أن الموت ضد الحياة وهو يعنى انتهاء مظاهر الحياة في جميع أعضاء الجسم، بموت المخ وتوقف القلب والرئتين عن العمل، فإذا مات المخ دون الجسم أو مات الجسم رغم بقاء بعض مظاهر الحياة في المخ، فإن الموت لا يتحقق في كل تلك الصور.

■ **بيد أن ذلك الرأي بدأ يلقى مناقشة من أصحاب نظرية موت الدماغ،** الذين يقولون: إن المخ إذا تلف وأصبح من المستحيل بحكم العلم الطبي المتاح أن يعود لعمله مرة ثانية، فإن الشخص يعتبر ميتاً حتى ولو بقيت بعض مظاهر الحياة مثل التنفس ودق القلب ونمو الشعر والإخراج والإفراز وما إلى ذلك مما تعرف به الحياة

■ **وقد لاقى هذا الاتجاه معارضة شديدة من أصحاب فكرة الموت التام،** أو انتفاء كافة مظاهر الحياة، ولم تقف معارضتهم عند حد نقد الرأي مجرداً، بل تطاول هذا النقد إلى النوايا والمقاصد التي فسرت كمأرب للحصول على أعضاء الجسم وهي ساخنة، حتى يتسنى نقلها إلى بدن شخص ينتظر تلك الأجهزة أو هذه القطعة الأدمية بفارغ الصبر، ورأوا أن سد ذريعة تلك المطامع في البدن الآدمي على نحو يغرى بانتهاك حرمته وسلب أعضائه، أمر يتعين الأخذ به واللجوء إليه محافظة على حرمة الحياة.

■ **رأينا في الموضوع:** ونحن نرى أن المعصومية هي أساس حماية البدن، وأن تلك المعصومية لا تثبت إلا لحياة تقوم بذاتها أو ما نسميها (ذاتية الحياة)، فإذا كانت حياة المريض قابلة للشفاء، ويمكن أن تنهض من كبوتها وتستجيب للعلاج وتعود إلى سابق عهدها الذي فطرها الله عليه، **هنا تكون الحياة معصومة**، ولا يجوز الحكم بموت صاحبها، أما إذا كانت الحياة صناعية تعتمد على الأجهزة، ولا تقوى على النهوض أو البقاء إذا ما نزعت منها، فإنها لا تكون حياة ذاتية، ولا يتوافر فيها مبدأ (ذاتية الحياة) الذي هو أساس المعصومية، ومن ثم الحماية، **وعليه يجوز نزع الأجهزة واعتبار صاحبها ميتاً بموت دماغه.**

❀ **الامتداد الافتراضي للشخصية بعد الوفاة:** يفترض امتداد شخصية المتوفى لما بعد وفاته حتى تصفى تركته ويسدد ما عليه من ديون وذلك إعمالاً للمبدأ المقرر في الفقه الإسلامي **والذي يقضي بأنه:** "لا تركة إلا بعد سداد الدين"، **وحكمة هذا الامتداد** إقالة الدائنين من مشقة متابعة الورثة بديون مورثهم في ذمتهم الشخصية إذا زادت على مكونات التركة من ناحية، وعدم تحمل الورثة لتلك الديون من ناحية أخرى.

الموت الحكمي

✸ **الموت الحكمي ليس موتاً مادياً** يحس ويعرف بفقد الحياة، **ولكنه يعتبر موتاً افتراضياً** تسري فيه أحكام الموت مع قيام مظاهر الحياة كاملة، **وهذا النوع من الموت يتمثل في: الرق، والموت المدني، والفقد.**

١) **أما الرق:** فقد كان منتشراً في الشرائع القديمة، وكان من أسبابه في القانون الروماني عدم الوفاء بالدين والعقد، بأن يتفق شخص مع آخر على استرقاقه، وقد يتقرر عقاباً لجريمة السرقة أو غيرها من الجرائم. **وقد كان الرق موجوداً قبل الإسلام**، فلما نزل الإسلام منع أسبابه ووسع روافد تحرير الأرقاء، حتى جعل تحرير الرق عملاً يتقرب الناس به إلى ربهم، ودليل ذلك قول الله تعالى: {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ}، كما جعل عتق الرقيق داخلاً في كفارات الظهار واليمين والفطر في رمضان عمداً بالجماع

← **والرقيق ليست له أهلية اكتساب الحقوق المالية**، لأنه وما ملكت يداه ملك لسيده، فهو ميت حكماً من هذه الناحية، **وذلك ما ذهب إليه جمهور الفقهاء**، إلا أنه يعتبر مخاطباً بحقوق الله ﷻ المتعلقة بالعبادات، وإن كان الظاهرية يثبتون له أهلية يكون له بمقتضاها أن يتصدق ويهب ويبيع، **وقد أصدرت فرنسا قانوناً متعلقاً بنظام الرق**، اعترف للأرقاء بشخصية قانونية محدودة.

٢) **الموت المدني:** وهو نوع من الموت الاعتباري أو الحكمي كان يقضى به على كل من حكم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو التجريد من الحقوق، **ولم يكن هذا النوع من الموت معروفاً في الشرائع القديمة بخلاف الرق**، وآثار هذا الموت منصوص عليها في قانون نابليون، ويتمثل في توزيع التركة وطلاق الزوجة وفقد الحقوق السياسية، **أما الحقوق المدنية** فلا يصح له أن يقاضى، ولا أن يكون ولياً ولا قيماً، ولا أن يعطى أو يتلقى تبرعاً، وليس له إلا أن يتعاقد بعوض للمحافظة على حياته بالطعام والشراب والملبس.

← وقد **انتهى** الموت المدني في فرنسا سنة ١٨٥٤م، وفي بلجيكا سنة ١٨٣١م، ولم يبق له أثر في معظم بلاد العالم.

← **أما بالنسبة للرهبان** فليس ثمة نص يحرمهم شيئاً من حقوقهم المدنية، **ومع ذلك** فقد صدر حكم يقضى بأن من دخلوا الدير من الرهبان يعدون كأنهم ليسوا موجودين بالنسبة للعالم الدنيوي.

٣) **المفقود:** هو الشخص الذي يغيب عن موطنه وعن أهله بحيث لا يعرف حياته من موته، **ويختلف المفقود عن الغائب** من جهة أن الأخير هو الذي ترك وطنه راضياً أو مرغماً واستحال عليه إدارة شئونه بنفسه، أو الإشراف على من يديرها نيابة عنه مما ترتب عليه تعطيل مصالحه أو مصالح غيره، يستوي في ذلك أن تكون حياته محققة أو غير محققة، **فإذا كان المفقود** لا يعلم حياته من موته، **فإن الغائب** يعلم محله.

وفقد الشخص يثير مسألتين:

١- إدارة أمواله وهو غائب، ليقتضي ماله ويوفى ما عليه. ٢- تحديد أثر الغياب على شخصيته.

← **والقانون المدني** لم يتضمن تنظيماً لحالة المفقود، وإنما أحال بشأنه إلى الشريعة الإسلامية، والقوانين الخاصة.

✸ **إقامة وكيل عن المفقود قبل الحكم بموته:** إذا غاب إنسان فلم يعرف له مكان، ولا يعلم حياته من موته، كان أول ما يجب فعله هو الاحتياط في إدارة أمواله وحفظها واستيفاء حقوقه، **فعلى المحكمة** أن تقيم وكيلاً عن المفقود متى كانت قد انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابه، وترتب على ذلك تعطيل مصالحه، **وإذا كان قد ترك وكيلاً عاماً** تحكم المحكمة بتثبيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي وإلا عينت غيره، **ويظل الوكيل عن المفقود قائماً إلى أن يعود**، أو يتيقن موته أو بالحكم من المحكمة باعتباره ميتاً وتسري في الوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة بشأن الوصية على القصر، ويسرى على الوكلاء عنهم أحكام الأوصياء.

الفرع الأول: الحكم بموت المفقود

☜ لا يمكن اعتبار المفقود حياً طوال الأبد، بل لابد من الحكم بوفاته بعد مدة يغلب على الظن فيها موته.

ولكن متى يمكن الحكم بوفاته؟

✸ اختلف فقهاء الشريعة في هذا الموضوع اختلافاً كبيراً، وقبل صدور المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كان العمل في نطاقه **وفقاً لمذهب الإمام أبي حنيفة**، ووفقاً لهذا المذهب فإنه لا يحكم بموت المفقود إلا بعد موت آخر أقرانه في السن، وهذا أمر يتعذر التحقق منه.

والمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩، يفرق في الحكم بموت المفقود بين حالتين:

- **الحالة الأولى: حالة غلبة الهلاك:** وفيها يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك **بمضي أربع سنوات** من تاريخ فقده، ويعتبر المفقود ميتاً **بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ فقده** في حالة ما إذا ثبت أنه كان على ظهر سفينة غرقت أو كان في طائرة سقطت، وبعد مضي سنة إذا كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات الحربية، ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع بحسب الأحوال وبعد التحري قراراً بأسماء المفقودين الذين اعتبروا أمواتاً.
  - ← وفي الأحوال الأخرى يفوض تحديد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي **على ألا تقل عن أربع سنوات.**
- **الحالة الثانية: حالة عدم غلبة الهلاك:** وهذه الحالة يفوض أمر المدة التي يحكم فيها بموت المفقود إلى القاضي بعد التحري عنه بكافة الطرق الممكنة لمعرفة ما إذا كان حياً أو ميتاً، وذلك في الحالات التي ينقطع فيها خبر المفقود فيما ظاهره السلامة، كمن خرج في تجارة أو في طلب العلم والسياحة، **فهؤلاء وأمثالهم** يفرض القانون أمر تحديد المدة للقاضي، حيث يحكم بموت المفقود إذا مضت مدة لا يعيش مثله إلى غايتها، **والغالب في رأي الفقهاء اعتبار سن التسعين حداً أقصى لذلك.**

الفرع الثاني: حالة المفقود طوال مدة فقده

✸ **المفقود طوال مدة فقده** يخضع لما تقضى به الأحكام الشرعية من أن المفقود يعتبر حياً في حق الأحكام التي تضره، وتترتب على ثبوت موته، ويعتبر ميتاً من حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره وتترتب على ثبوت حياته.

- ← **ويترتب على ذلك:** أن مال المفقود لا يوزع على ورثته، ولا ترفع عنه النفقة الواجبة عليه فيمن يعوله كزوجته وأولاده، ذلك أن تقسيم التركة على الورثة، ورفع النفقة أحكام ترتب على الوفاة، فلا يجوز أن تنطبق على المفقود لاحتمال كونه حياً.
- ← **ومقتضى ذلك أيضاً** ألا يفرق بينه وبين زوجته إلا إذا تضررت من بعده عنها، خوفاً على نفسها من الفتنة وطلباً لحقها في العفة. **ومن ناحية أخرى،** فالمفقود لا يرث أحداً ممن مات من أقاربه، ولا يستحق ما يوصى به له، لأنه يعتبر ميتاً بالنسبة لهذه الأحكام

أثر الحكم بموت المفقود:

- ❖ متى حكم بموت المفقود، فيعتبر ميتاً من تاريخ **صدور الحكم بالنسبة لماله**، أما بالنسبة لمال غيره فإنه **يعتبر ميتاً من تاريخ الفقد.**
- ❖ **وبناء عليه:** يرد نصيبه الذي حجز له في الإرث إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه، وكذلك الوصية ترد إلى ورثه الموصى، وانسحاب الحكم على الماضي بالنسبة للإرث وغيرهما، وهو رأى أبي حنيفة ومالك، وبه أخذ قانون الميراث. **أما أمواله** فتعتبر تركة من يوم الحكم بموته وتقسم هذه التركة بين ورثته الموجودين وقت الحكم، وكذلك تعتد زوجته عدة الوفاة.

ظهور المفقود بموته حياً:

- ❖ وإذا ظهر المفقود الذي حكم بموته حياً، فإن شخصيته تعود إليه ويترتب على هذا العود آثار لا تضر بالغير حسن النية:

١) **بالنسبة لزوجته:** إذا كانت لم تتزوج فتظل على ذمته، أما إذا كانت قد تزوجت، **فإذا كان الزوج الثاني** قد عقد عليها، ولم يدخل بها، فإنها تعود إلى زوجها الأول، ويقضى بفسخ عقد الثاني حيث ظهر بطلانه، **وكذلك الأمر إذا كان الزوج الثاني** قد تزجها وهو يعلم بحياة زوجها الأول فإنها ترد إلى الأول لسوء نية الثاني، أو كان قد عقد عليها في فترة عدتها. **أما إذا كان الزوج الثاني** حسن النية لا يعلم بحياة المفقود، ودخل بالزوجة، فإنها تكون له، **وهذا رأى الحنابلة.**

٢) **أما بالنسبة لأمواله:** يسترد ما بقي قائماً من أمواله التي قسمت بين ورثته، تحت أيدي هؤلاء الورثة كما يسترد كذلك ما يوجد من استحقاقه في إرث مورثه في أيدي ورثة هذا الأخير، وما يوجد في الوصية في أيدي ورثة الموصى، **أما ما استهلكه هؤلاء** من هذه الأموال، أو ما تصرفوا فيه، فإنهم لا يسألون عنه في مواجهة من كان مفقوداً، وقد آلت إليهم بسبب شرعي وهو حكم القاضي.

المطلب الثاني: هوية الشخص الطبيعي
الفرع الأول: حق الشخص في تمييز ذاته الحق في الاسم

- **الحق في اتخاذ اسم يمثل** حقاً شخصياً للإنسان في تمييز ذاته على نحو يتحدد من خلاله كيانه عن كيان غيره من الناس، ويمكن أن يعرف حق تمييز الذات من خلال ما درج عليه الشراح في بيانهم لاسم الشخص الطبيعي.
- **ومن الثابت أن** لكل شخص الحق في أن يتميز بشخصه عن الأشخاص الآخرين، ولما كان هذا لا يتم له إلا عن طريق الاسم، كان لكل شخص الحق في أن يكون له اسم، وكان حق الإنسان في أن يكون له اسم من الحقوق التي تتصل بشخصه، والتي لا تقدر بمال.
- **إن الاسم هو مظهر الحياة الأدبية والمادية** للشخص في كل علاقاته العائلية والاجتماعية، كما أنه علامة الإنسان التي يتميز بها في حياته العامة والخاصة، بل إنه يُعد عنصراً من عناصر الشخصية لا يجوز تشبيهه بالأشياء أو جعله محلاً للتعامل، إنه علاقة رمزية على المواهب الشخصية من ذكاء وشرف ومهارة وعلى مركز الشخص باعتباره مواطناً، يكتسب حقوق المواطنة ويتحمل بالتزاماتها.

مضمون حق الإنسان في تمييز ذاته:

- يتثمل حق الإنسان في تمييز ذاته باسمه الذي يميزه والذي يسمى بالاسم المدني، **ويتكون اسم الشخص المدني من عنصرين:**
  - **أولهما:** الاسم الشخصي.
  - **وثانيهما:** اللقب.

- **أما الاسم الشخصي:** فإنه هو الذي يعين به الشخص تعييناً ذاتياً خاصاً، ويكون اختيار الاسم لمن له الولاية على الطفل، فإنه لم يكن له ولي، كان اختيار الاسم واجباً على القائمين على الجهة التي تلقته أول ولادته.
  - **وقد حرصت بعض القوانين الأجنبية على** أن يكون الاسم اسم الإنسان بحيث لا يعرض صاحبه للسخرية، أو يشكك في أصله **كما حظرت أن** يطلق على الشخص أسماء مضحكة أو مخلة بالحياء أو النظام العام أو الشعور الديني أو الوطني، وأن يطلق على من لا يعرف آباؤهم أسماء تدل على ذلك، وأعطت للنيابة العامة في مثل تلك الأحوال وغيرها، الحق في تغيير هذه الأسماء.
  - **أما في مصر، فقد نص القانون على أنه:** "لا يجوز اشتراك أخوين أو أختين من الأب في اسم واحد، كما لا يجوز أن يكون الاسم مركباً، أو مخالفاً للنظام العام أو لأحكام الشرائع السماوية"، **ومن تلك الأحكام** التي لا يجوز مخالفتها أن يكون الاسم حسناً لا يُعير صاحبه أو موجباً لعبادة غير الله ﷻ أو متجاوزاً للأحكام الشرعية في إثبات النسب بأن ينسب مولوداً لغير أبيه، أو والداً لغير ولده، ويجوز تغيير الاسم القبيح إلى اسم حسن اقتداء بفعل النبي ﷺ، ومسئولية التسمية تقع على عاتق من يجب عليه التبليغ.

- **أما اللقب:** فهو اسم العائلة، **ويلاحظ أن القانون المدني المصري الجديد** قد فرض على كل شخص أن يتخذ إلى جانب اسمه لقباً يميزه حيث إن الاسم وحده لا يكفي للتمييز، **وهذا نظام جديد أتى به المشرع المصري**، ولما كان نظام الألقاب نظاماً مستحدثاً، يكون من المهم إصدار تشريع خاص ينظم كيفية اكتساب الألقاب وتغييرها.
  - **كما نص القانون على أن لقب الشخص يلحق أولاده،** وعلى هذا فالطفل الشرعي يكتسب بمجرد ولادته لقب أبيه، ويحصل هذا الاكتساب وفقاً لحق الدم، لا وفقاً لحق الإرث، لأن الطفل يكتسب اللقب حال حياة والده لا بعد وفاته فحسب.
  - **وبناء على ذلك، فإن الشخص يتكون كاملاً بصورتين، هما:** ذكر اسمه واسم أبيه، واسم جده، أو اسمه واسم أبيه ولقبه، ويكون كل واحد من هذين الطريقين معبراً عن شخصه تعبيراً قانونياً صحيحاً، **والقاعدة العامة في قانوننا أن** الاسم واللقب لا يقبلان التغيير بمحض إرادة الشخص، **ولقد نص القانون** على الإجراءات التي يجب اتباعها عند تغيير الاسم، فعلى من يريد أن يغير اسمه أو يصحح ما ورد بشأنه في شهادة الميلاد أن يقدم طلباً بذلك إلى المديرية أو المحافظة التي ولد بدائرتها، ولا يتم تغيير الاسم أو تصحيحه إلا بقرار من وزير الصحة بعد موافقة لجنة خاصة وبعد النشر والإعلان عن طلب التغيير.

حمل التطبيق واستمتع بالشرح والمذكرات

للآيفون

للأندوريد

لطلب المذكرات أونلاين شحن لباب البيت
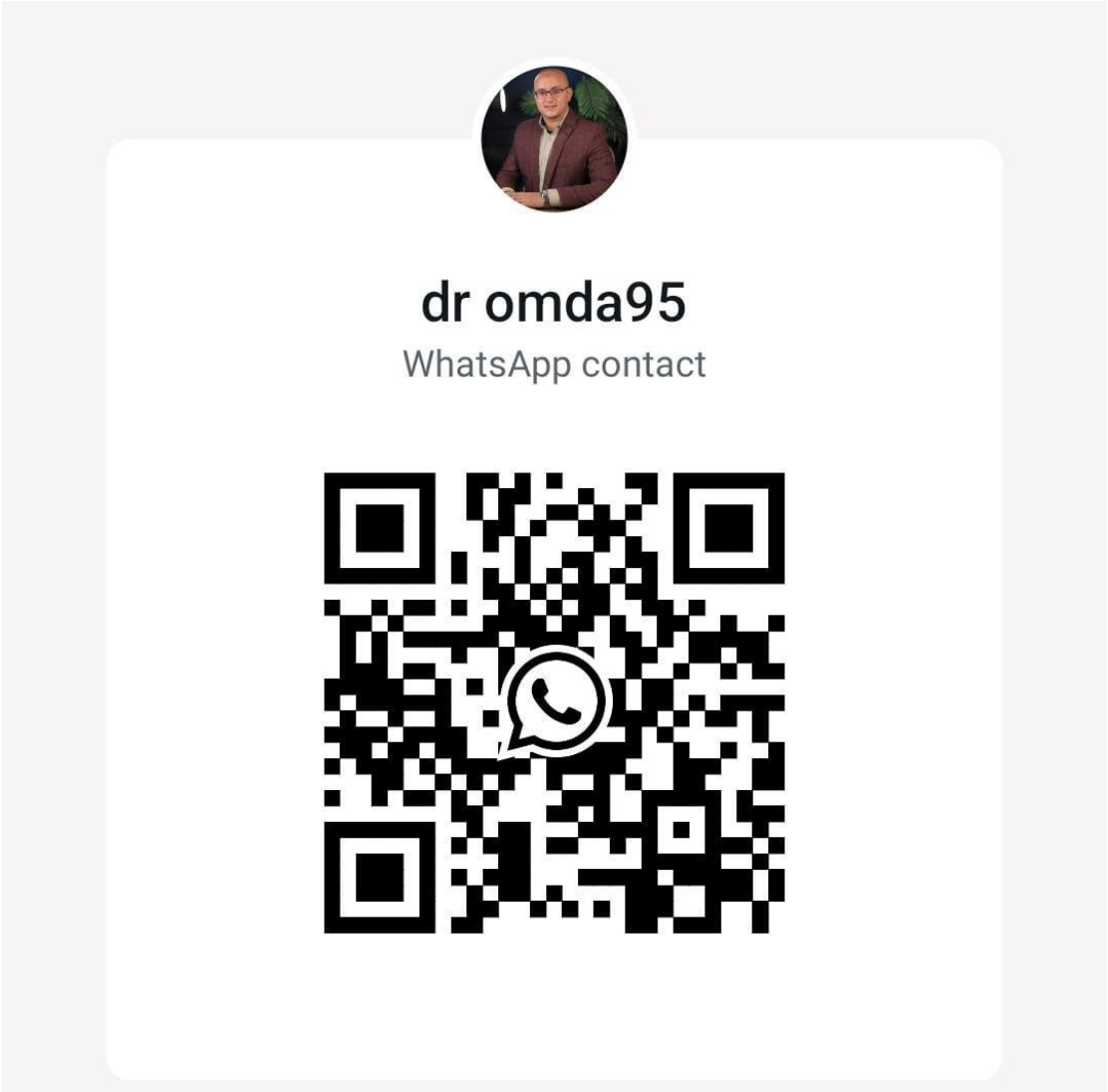
٠١٠٢٠٢٥٨٢٢٤